ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

الشيخوخة ثروةٌ اقتصادية:
أولويات في السياسات للاقتصاد الفضي في المنطقة العربية

E/ESCWA/CL2.GPID/2026/Policy brief.10





مقدمة:
من ضغط ديمغرافي إلى إمكانات اقتصادية

تشهد المنطقة العربية مرحلةً ديمغرافية جديدة مع التزايد السريع في عدد كبار السن. وفي صميم هذا التحوّل، يبرز الاقتصاد الفضي[1] سوقاً متنامية وقوةً اقتصاديةً رئيسية، تدفعه زيادة متوسط العمر وتنوّع احتياجات السكان مع تقدّمهم في السن.

مع ازدياد العمر
المتوقّع وتحسّن نوعية الحياة يزيد الطلب على الرعاية الصحية، والخدمات المالية، والأدوات الرقمية، والتعلم مدى الحياة.

مع تغيّر الهياكل الأسرية وتزايد احتياجات الرعاية
يتسارع نمو أنظمة الدعم المدعومة بالتكنولوجيا، والمساكن الملائمة لكبار السن، وخدمات الرعاية طويلة الأمد.

من خلال إطالة سنوات العمل
والاستثمار في برامج تحسين المهارات المتاحة للجميع، لا سيما المهارات الرقمية، يمكن زيادة خبرة القوى العاملة وتحقيق فوائد إضافية منها.

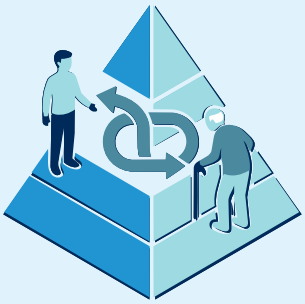
من خلال هذه التحوّلات مجتمعةً، يتيح الاقتصاد الفضي فرصة استراتيجية لتحويل الضغط الديمغرافي إلى قيمة اقتصادية مستدامة، باعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان يدعم استقلالية كبار السن وإدماجهم، ويحقق رفاههم (الإطار ألف).

الإطار ألف. الاقتصاد الفضي وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة

يتيح ظهور الاقتصاد الفضي في المنطقة العربية فرصة استراتيجية لتسريع تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة.

فالاستفادة من الاقتصاد الفضي تسهم بشكل مباشر في تحقيق التوجهات الثلاثة ذات الأولوية التي حددتها الخطة:

1



إدماج قضايا الشيخوخة في أطر التنمية:

مراعاة قضايا الشيخوخة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والقطاعية لبناء مجتمعات شاملة ومستدامة للجميع.

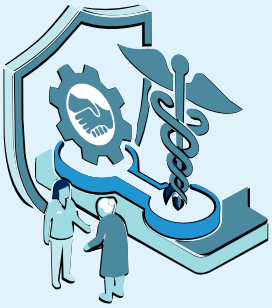
2



ضمان توفير بيئات مؤاتية تدعم الاستقلالية والمشاركة:

إقامة مجتمعات صديقة لكبار السن يمكنهم فيها المشاركة بشكل كامل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

3



تعزيز أنظمة الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية:

ضمان توفير خدمات رعاية صحية وحماية اجتماعية عالية الجودة للجميع على مدار الحياة.

فمن خلال التعامل مع كبار السن كمساهمين فاعلين في الحياة الاقتصادية، يمكن للحكومات العربية، بالتعاون مع القطاع الخاص، وضع التزامات خطة مدريد موضع التنفيذ.

ويعزز هذا النهج دعوة خطة مدريد إلى الاعتراف بحقوق كبار السن وقدراتهم وإمكاناتهم الاقتصادية، وضمان إدماج قضاياهم بشكل كامل في التنمية الشاملة والمستدامة.

أمثلة عالمية على الاقتصاد الفضي

كبار السن في أوروبا: محرّكٌ للنمو وفرص العمل

الاقتصاد الفضي في الاتحاد الأوروبي في حالة ازدهار:

- نمو بنحو 5 في المائة سنوياً خلال العقد الماضي.
- حجم تقديري بلغ 5.7 تريليون يورو في عام 2025.



- **توليد ملايين الوظائف:**

دعم نحو 10 ملايين وظيفة في مختلف القطاعات المرتبطة بكبار السن.

- **أمثلة على القطاعات الرئيسية التي تحفّز الاقتصاد الفضي:**

الرعاية الصحية والاجتماعية، والتكنولوجيا المساعدة، والمساكن الملائمة لكبار السن، والتنقل، والعافية.

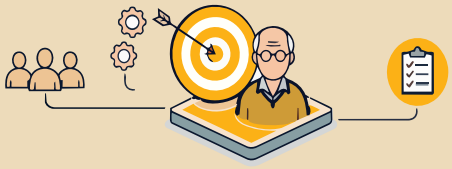
الاستثمار في الاقتصاد الفضي يعني الاستثمار في فرص العمل والابتكار ونوعية حياة أفضل للجميع.

المصادر: European Commission, The silver economy study: how to stimulate the economy by hundreds of millions of euros per year, 2018؛ European Commission, Silver Economy - Research and Innovation, 2025.

في الولايات المتحدة، تدرك الشركات الفرص التي يتيحها تقدّم سكان العالم في السن



31% من الشركات تراعي ظاهرة **تقدّم سكان العالم في السن** في استراتيجياتها التسويقية.



15% منها لديها **استراتيجيات** تستهدف كبار السن.

الاقتصاد الفضي هو سوق آخذة في النمو.

والشركات التي تدرك أهمية كبار السن وتستثمر فيهم اليوم هي التي ستتصدر المشهد في مستقبل يشهد زيادةً سريعة في عدد كبار السن.

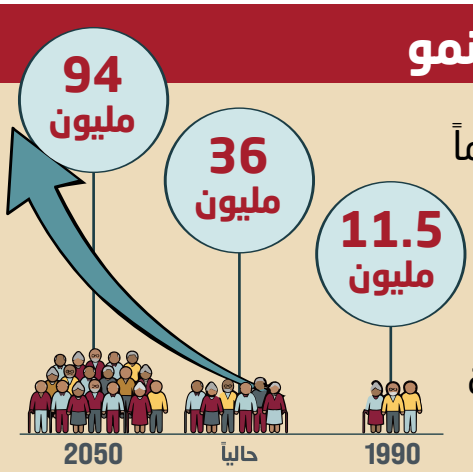
المصدر: Joseph F. Coughlin, The Longevity Economy: Unlocking the World's Fastest Growing, Most Misunderstood Market, 2017.

الاقتصاد الفضي: إمكانات غير مستثمرة في المنطقة العربية

في المنطقة العربية، يرتفع عدد كبار السن بشكل هائل، مغيّراً أنماط الاستهلاك ومعها سوق العمل. وتحوّل الاتجاهات الديمغرافية الاقتصاد الفضي إلى مصدر متزايد الأهمية للفرص اليوم، ومحرّك رئيسي للنمو في السنوات المقبلة.

يتيح التقدم في السن فرصة للتنويع من خلال بناء سلاسل قيمة جديدة في مجالات الصحة والتمويل والإسكان والتكنولوجيا، وهي قطاعات يحركها الطلب الناتج من التغيرات الديمغرافية وليس من دورات أسعار السلع. ويمكن لهذا التحول أيضاً أن يعزز قدرة كبار السن على المشاركة بفعالية والعيش بكرامة.

تقدّم السكان في السن: أفق جديد للنمو



ارتفع عدد السكان الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاماً في المنطقة العربية من 11.5 مليون نسمة في عام 1990 إلى 36 مليون نسمة اليوم، ومن المتوقع أن يصل إلى نحو 94 مليون نسمة بحلول عام 2050، لترتفع نسبتهم من 5 في المائة إلى 13 في المائة من إجمالي السكان.

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى United Nations Department of Economic and Social Affairs, World Population Prospects, 2024.

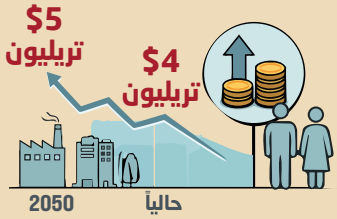
اقتصاد فضي بقيمة تريليون دولار في المنطقة العربية بحلول منتصف القرن

قد يتراوح إجمالي إنفاق كبار السن في المنطقة العربية بين 752 و940 مليار دولار بحلول عام 2050.

قد يتراوح الأثر الاقتصادي الإجمالي بين 827 مليار دولار و**1.22 تريليون دولار**.

يؤكد حجم النمو المحتمل على الحاجة الملحة إلى الاستعداد من الآن.

البلدان التي تستثمر في مرحلة مبكرة في منظومات الاقتصاد الفضي في موقع أفضل لتحقيق المكاسب.



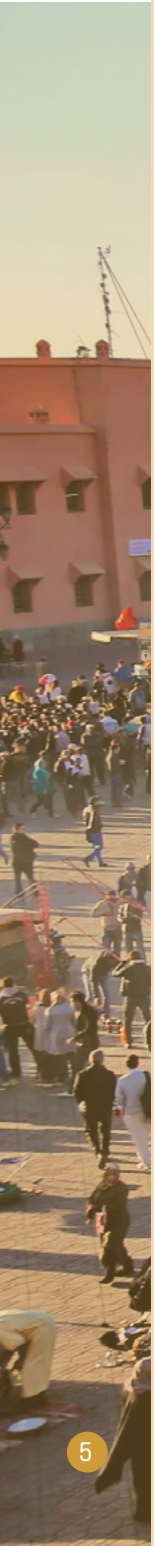
وإذا ما استمرت اتجاهات النمو الحالية، قد يصل الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية، البالغ حالياً نحو 4 تريليون دولار[2]، إلى 5 تريليون دولار بحلول عام 2050، ما يعني أن «الاقتصاد الفضي» قد يمثل نحو 20 في المائة من إجمالي النشاط الاقتصادي في المنطقة.

المصدر: حسابات الإسكوا (المنهجية).

©Mike Dot/stock.adobe.com

عقبات في وجه هذه الفرصة

للاستفادة من الاقتصاد الفضي، لا بدّ من مواجهة مجموعة من التحديات المستمرة. وكثير من هذه التحديات له طابع هيكلي، يعود لطريقة تنظيم المجتمعات للعمل والرعاية والحياة المجتمعية، وبعضها مردّه إلى احتكاكات السوق، وعدم وضوح سلاسل القيمة، والافتقار إلى استراتيجيات منسقة لخدمة المستهلكين كبار السن. وهذه التحديات تعوق الابتكار وتحد من المشاركة الفاعلة لكبار السن في الاقتصاد.



الهياكل الأساسية للرعاية والصحة محدودة على المدى الطويل

- كبار السن هم الأكثر عرضة للإصابة بنوع من أنواع الإعاقة[3]، لذلك يعرّض ضعف أنظمة الرعاية طويلة الأمد نسبة كبيرة من السكان لخطر متزايد، لا سيما خلال الأزمات الصحية.
- بسبب الهجرة وتقلّص الدعم الأسري، يُحرم العديد من كبار السن من توفّر مقدمي الرعاية من الأهل بالقرب منهم، فتتّسع فجوة الرعاية. ورغم مساهمة العمال المهاجرين في سدّ بعض الاحتياجات في مجال الرعاية، لا يزال الاستثمار غير كاف وأنظمة الرعاية طويلة الأمد النظامية غير كافية لتلبية الطلب المتزايد.
- النقص مستمر في مقدمي الرعاية المهنيين، وخدمات الرعاية المنزلية، ومرافق المعيشة المدعومة،والأخصائيين في طب الشيخوخة.
- تصعّب التشريعات المجزّأة ومعايير الجودة المحدودة على مقدمي الخدمات من القطاع الخاص توسيع نطاق خدمات الرعاية طويلة الأمد الموثوقة.

انحسار مشاركة كبار السن في القوى العاملة

- يؤدي التقاعد الإلزامي، والتمييز على أساس العمر، ومحدودية فرص التعلّم مدى الحياة إلى خروج كبار السن من سوق العمل.
- لا تستفيد الاقتصادات بشكل كافٍ من مهارات العمال الأكبر سناً ذوي الخبرة ومن قدرتهم على التوجيه والإرشاد.
- تفتقر أماكن العمل غالباً إلى الترتيبات المرنة، والتكييفات الملائمة لبيئة العمل، ومسارات إعادة التأهيل المهني التي من شأنها أن تمكّن كبار السن من الحفاظ على إنتاجيتهم.





انعدام الأمن المالي في مرحلة الشيخوخة

- تؤدي محدودية الحماية الاجتماعية، ولا سيما ضعف تغطية المعاشات التقاعدية للعاملين في القطاع غير النظامي والنساء وسكان الريف، إلى تقويض الاستقرار المالي في مرحلة الشيخوخة وزيادة أوجه عدم المساواة فيما بين الأجيال.
- يؤدي انخفاض مستوى الأمن المالي، ولا سيما لدى كبيرات السن، إلى انخفاض القوة الشرائية وضعف الطلب على السلع والخدمات المرتبطة بالشيخوخة.
- يؤدي ارتفاع الإنفاق من الجيب على خدمات الصحة والرعاية إلى زيادة الأعباء على ميزانيات الأسر، ما يزيد من تعرّض الفئات المسنة للمخاطر ويحدّ من الموارد المتاحة للإنفاق على منتجات وخدمات أخرى من شأنها تحفيز الأسواق المرتبطة باحتياجات كبار السن.



الإقصاء الرقمي

- يواجه العديد من كبار السن، ولا سيما من النساء، عوائق تحول دون وصولهم إلى التكنولوجيا الرقمية بسبب انخفاض مستويات الإلمام بالمهارات الرقمية، وعدم القدرة على تحمل التكاليف، ونقص الوصول إلى شبكات الإنترنت. وتقلّص هذه القيود حجم قاعدة المستهلكين الذين يمكنهم الاستفادة من الابتكارات الرقمية في مجالات الصحة والتمويل والخدمات أو تحفيز الطلب عليها.
- مع تزايد رقمنة الخدمات يقيّد الإقصاء الرقمي الوصول إلى الرعاية الصحية، والخدمات المالية، والتجارة الإلكترونية، والتعليم، والعمل في ظروف مرنة. ولا يقتصر الأثر على الحد من قدرة كبار السن على الانخراط في الأسواق الناشئة، بل يسهم في إبطاء معدلات تبني الحلول ويقوّض قابلية توسيع نطاق الحلول المرتبطة بالاقتصاد الفضي.
- تفتقر المنتجات والمنصات الرقمية في الكثير من الحالات إلى التصميم الملائم لكبار السن، ما يصعّب عليهم استخدامها بثقة. وعندما يصعب الاستخدام، تتراجع الثقة، ومعها الإقبال والاستخدام المستمر.



ضعف البيئة الملائمة

- تعوق الثغرات في البيانات المفصلة حسب الفئة العمرية وأبحاث السوق عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة، والاستثمار الخاص.
- لم يدمج سوى عدد قليل من البلدان قضية الشيخوخة في التخطيط الإنمائي بهدف مواءمة الاتجاهات الديمغرافية مع أولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- يحد ارتفاع نسبة العمل في الاقتصاد غير النظامي من ظهور أسواق متنامية منظمة، ما يقلل من حوافز الاستثمار طويل الأمد ويقيّد تطوير خدمات الاقتصاد الفضي القابلة للتوسيع.


©Lumos sp/stock.adobe.com

من التحديات إلى المحفزات

تتيح الثغرات في الأنظمة الحالية فرصاً واضحة للابتكار والاستثمار، ولنشوء نماذج جديدة لتقديم الخدمات. والنظر إلى الشيخوخة من عدسة الاقتصاد الفضي يحوّل الضغوط الديمغرافية الحالية إلى أسواق متنامية في المستقبل. تكشف الاحتياجات غير الملباة التي تناولها القسم السابق عن فرص كبيرة وسريعة التطوّر متاحة في السوق للشركات المستعدة للابتكار من أجل كبار سن تتزايد توقعاتهم وقوتهم الشرائية وتنوعهم بوتيرة أسرع من قدرة معظم الصناعات على التكيّف.

أنظمة الرعاية والرعاية الصحية

يعتمد الاقتصاد الفضي على التطوير المستمر للقوى العاملة. فبناء المهارات المتخصصة في مجالات رعاية كبار السن وتقديم الرعاية والمهن الأخرى المرتبطة بتقدّم السكان في السن يضمن توفر رأس المال البشري اللازم لدعم الاقتصاد الفضي المتنامي، وحسن استعداده. ويجدر التنويه بأن بلدان عربية عدّة تستثمر في تطوير المهارات المتعلقة برعاية كبار السن وتقديم الرعاية.

نستثمر اليوم في المهارات لغدٍ أفضل

عُمان



- قامت وزارة الصحة العُمانية بتوسيع نطاق تدريب الممرضات في مجال رعاية كبار السن.
- توسيع برامج تدريب الممرضات.
- تحسين جودة رعاية كبار السن.
- بناء قوى عاملة ماهرة ومستعدة.

المصدر: Idris Aal Jumaa and others, Evaluating the effectiveness of the national elderly care program in Oman: a cross-sectional study, 2025.

مصر



- يتعاون المجلس القومي للمرأة في مصر مع مورّدين من القطاع الخاص لتدريب النساء على تقديم خدمات الرعاية المنزلية وخدمات المعيشة المدعومة، ما يسهم في تكوين قاعدة من العاملات الماهرات لتلبية احتياجات سوق متنامية.
- الشراكة مع القطاع الخاص.
- تدريب النساء على تقديم الرعاية المنزلية وخدمات المعيشة المدعومة.
- تكوين قاعدة من القوى العاملة الماهرة.
- تلبية الطلب في سوق متنامية.
- بدعم التدريب، تزداد كفاءة العاملين في مجال الرعاية، فتتحسّن حياة كبار السن.

المصدر: World Bank, Women Economic Empowerment Study, 2018.

تتيح الثغرات في الهياكل الأساسية فرصاً للاستثمار في الرعاية الصحية عن بُعد، والعيادات المتنقلة، والتكنولوجيات المساعدة، ونماذج الرعاية الصحية المجتمعية التي تشجّع الشيخوخة النشطة. ويتحرّك القطاع الخاص بالفعل بخطى سريعة للاستفادة من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الفضي الآخذ في النمو (الإطار باء).

المشاركة في القوى العاملة

يواجه أصحاب العمل تشدداً في أسواق العمل وتحوّلاً في الطلب على المهارات، لذلك لم تعد الاستفادة من خبرة وموثوقية العمال من كبار السن مجرد ضرورة اجتماعية، بل أصبحت ميزة استراتيجية. ويتطلّب هذا التحوّل ضمان تمكّن كبار السن من مواصلة التعلّم والتكيّف، ليصبح التعلّم مدى الحياة ركيزة أساسية في أي استراتيجية توظيف تراعي جميع الأعمار (الإطار جيم).

الأمن المالي

رغم عدم الاستقرار المالي، يمثل كبار السن في المنطقة العربية فئة مستهلِكة تنمو بسرعة، وتؤثر احتياجاتها وتفضيلاتها بشكل متزايد على الطلب في مختلف القطاعات، ولا سيما تجارة التجزئة، والسياحة،

الإطار باء. منصة صحية رقمية قابلة للتوسيع تدعم كبار السن في المنطقة العربية

توضح منصة «الطبي» كيف بدأت الجهات الفاعلة في القطاع الخاص بالاستجابة للطلب المتزايد على الخدمات المصممة خصيصاً لكبار السن، من خلال تقديم الاستشارات عن بُعد، وتقييم حالة المرضى وتصنيفهم بالاستعانة بالذكاء الاصطناعي، وتقديم أدوات المراقبة عن بُعد التي تساعد في سد الثغرات في الوصول إلى الرعاية. تعمل هذه المنصة في بلدان الخليج والأردن ومصر، وتقدم المشورة الطبية بكلفة منخفضة نسبياً، فتتيح منفعة خاصة لكبار السن الذين يواجهون صعوبات في التنقل أو يعانون من عدم توفر أخصائيي طب الشيخوخة. ويُظهر نموذج الاشتراك بها، وشراكاتها مع شركات التأمين، وواجهتها الرقمية باللغة العربية، كيف يمكن لنماذج الأعمال الناشئة أن تتكيف مع شيخوخة السكان وتوسع نطاق تقديم الخدمات بطريقة قابلة للتطوير.

المصدر: منصة الطبي.

الإطار جيم. جامعة للكبار في بيروت

أُنشئت جامعة الكبار لتخفّف عن كبار السن في لبنان ارتفاع مستويات الوحدة والاكتئاب والعزلة الاجتماعية، حيث أدت التغيرات الديمغرافية والهجرة إلى إضعاف هياكل الدعم الأسرية التقليدية. ويتيح البرنامج للبالغين الذين تزيد أعمارهم على 50 عاماً فرصة الانخراط في التعلّم من الأقران، والانضمام إلى مجموعات دراسية، وحضور المحاضرات، والمشاركة في أنشطة ثقافية وأنشطة تجمع بين الأجيال داخل الحرم الجامعي. وتوفر الجامعة لهم بيئة ترحيبية تساعدهم على الحفاظ على نشاطهم الذهني وتواصلهم الاجتماعي من خلال التعلم الجماعي والمشاركة في أنشطة الجامعة.

المصدر: University of Seniors, American University of Beirut.



©.shock/stock.adobe.com

والخدمات المصرفية، والمستحضرات الصيدلانية، والخدمات المنزلية. والاعتراف بأن كبار السن هم أصحاب حقوق وليسوا مجرد متلقين للرعاية، يحوّل نظرة المجتمع لهم من الضعف إلى القدرة على الاختيار والمشاركة، ويلقي الضوء على سوق غالباً ما يتم تجاهلها، تتسم بقوة شرائية كبيرة وبطلب غير مُلبى. مع ذلك، هذه السوق الناشئة ليس متجانسة.

فالتفاوتات المستمرة، ولا سيما الفجوات المتجذرة بين الجنسين، تبيّن الحاجة إلى منتجات مصممة خصيصاً، تتراوح بين التخطيط المالي الذي يركز على النساء (الإطار دال) وحلول التنقل الميسّرة، مروراً بترتيبات الإسكان المصممة لتلبية احتياجات الأشخاص من جميع الفئات العمرية. وهذه التفاوتات لا تظهر التحديات الاجتماعية فحسب، بل تنبّه المورّدين إلى فرص في السوق في حال أرادوا تكييف المنتجات لتلبية احتياجات الفئات التي عانت تاريخياً من نقص الخدمات في الأسواق الرئيسية. ومع تقدم السكان في السن وتغيّر الهياكل الأسرية، سيستمر ازدياد الطلب على الحلول التي تلبي احتياجات كبيرات السن، اللواتي غالباً ما يعشن لفترة أطول، ويحصلن على دخل أقل على مدار حياتهن، ويواجهن أعباء رعاية أكبر.

الإطار دال. الابتكار المالي المراعي لاحتياجات الجنسين في الأردن

في عام 2014، أطلق بنك الاتحاد في الأردن برنامج «شروق»، وهو برنامج مصرفي موجه للمرأة، استفادت منه بشكل خاص النساء فوق سن الخمسين اللواتي تولين مسؤوليات مالية جديدة. أتاح برنامج «شروق» أدوات ادخار سهلة، وقروضاً بضمانات منخفضة، وورش عمل للتثقيف المالي من خلال فروعه المحلية، ومساحات استشارية مخصصة للنساء تديرها مدربات. ويدعم برنامجه الفرعي «شروق كامباك» النساء اللواتي يعدن إلى العمل بعد فترات من الانقطاع. وخلال بضع سنوات، قامت آلاف من كبيرات السن بفتح حسابات مصرفية، أو توسيع أعمالهن من المنزل، أو تحسين الوضع المالي لأسرهن. وقد أدى البرنامج إلى زيادة قاعدة العملاء من النساء لدى البنك بمقدار ستة أضعاف.

المصدر: Financial Alliance for Women, GBA Case I: Bank al Etihad, 2018.



وتشكّل الثغرات في أنظمة الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية ضغوطاً إضافية، لكنّها تتيح في الوقت نفسه فرصاً للابتكار. يواجه العديد من كبار السن، ولا سيما من النساء والعاملين في القطاع غير النظامي، مشكلة عدم كفاية دخل التقاعد بسبب الاشتراكات المتقطعة، أو انخفاض الدخل على مدى الحياة، أو محدودية فرص الانضمام إلى خطط معاشات التقاعد النظامية. وبالنسبة للفئات ذات الدخل المنخفض والقدرة المحدودة على المساهمة، فالطريقة الأكثر واقعية لسد هذه الفجوات هي من خلال البرامج غير القائمة على الاشتراكات والممولة من الضرائب، مثل برنامج «كرامة» في مصر[4].

في هذا السياق، لا يزال أمام مقدمي الخدمات مجالٌ لتصميم منتجات تقاعدية تكميلية، وخطط معاشات تقاعدية مصغّرة، ومزايا قابلة للنقل بين الوظائف تأخذ في الاعتبار تقلبات أسواق العمل الحالية، مع الإقرار بأن هذه الأدوات لن تصل إلا إلى شريحة معينة من السكان. ومن الممكن إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لتحديث إدارة المعاشات التقاعدية، وتحسين تقديم الخدمات، وتوسيع نطاق التغطية، لا سيما عندما تقترن هذه الشراكات بحد أدنى للحماية الاجتماعية ممول من القطاع العام، يضمن أمن الدخل لجميع كبار السن.

الشمول الرقمي

يؤدي اتساع الفجوة الرقمية إلى زيادة الطلب على التقنيات سهلة الاستخدام والمناسبة لجميع الأعمار، وبرامج المهارات الرقمية الشاملة، والواجهات المبسطة التي تقلل من الصعوبات التي يواجهها المستخدمون الجدد أو غير المتمرسين في استخدام التكنولوجيا. وأصبح الشمول الرقمي أولوية استراتيجية في قطاع الأعمال، وقد ظهر ذلك في مبادرات مثل «مدى» في قطر (الإطار هاء)، التي تضيء على تزايد الفرص المتاحة للاستثمار الخاص في الابتكارات المراعية للأشخاص من جميع الفئات العمرية.

البيئة المؤاتية

يتطور الاقتصاد الفضي القوي عندما تتوفر عدة شروط تدعم بعضها البعض. ويبدأ هذا المسار بتوافر بيانات موثوقة ودراسات دقيقة للسوق، ما يساعد الحكومات والمستثمرين والشركات على تحديد القطاعات الواعدة بالنسبة إلى المنتجات والخدمات المتعلقة بالشيخوخة. وقد بدأت البلدان العربية بتوسيع نطاق المسوح الوطنية المتعلقة بالشيخوخة ودراسات الإنفاق الأسري، لتمكين الحكومات والمستثمرين من تحديد القطاعات حيث الإمكانات عالية. وتشكّل المملكة العربية السعودية مثالاً بارزاً على كيفية مساهمة توسيع نطاق المسوح الوطنية المتعلقة بالشيخوخة في تحديد القطاعات ذات الإمكانات العالية بشكل أفضل (الإطار واو).

وتُهيئ الأطر التنظيمية الواضحة والتطلعية بيئةً تشجّع المنافسة وتحث الشركات على الاستثمار بثقة في حلول تستهدف كبار السن. فسياسة الترخيص المرنة لمقدمي خدمات الرعاية المنزلية في البحرين شجعت مثلاً الشركات الخاصة على دخول سوق رعاية كبار السن بثقة (الإطار زاي).

الإطار هاء. نموذج وطني للتحوّل الرقمي المتاح والشامل للأشخاص من جميع الفئات العمرية

تأسس مركز مدى- مركز التكنولوجيا المساعدة في قطر، في عام 2010، وهو مؤسسة خاصة تعمل بشكل وثيق مع الوزارات والهيئات التنظيمية والجهات الحكومية لدمج معايير النفاذ الرقمي في الجهود الوطنية للتحوّل الرقمي. وتدعم برامجه التعليم الشامل للجميع، والتوظيف، والمشاركة المجتمعية، وتساعد الجهات العامة على اعتماد منصات وخدمات يسهل الوصول إليها. ومن خلال حصول البرنامج على اعتماد في مجال النفاذ الإلكتروني، ساهم في تحقيق البلد ترتيباً عالمياً جيداً في مؤشر تقييم حقوق النفاذ الرقمي (DARE). ومن خلال تحسين الوصول إلى التكنولوجيا المساعدة وضمان تلبية المنصات الرقمية لاحتياجات الأشخاص من جميع الأعمار، يسهم المركز في تعزيز الاقتصاد الفضي ويدعم السكان كبار السن في المحافظة على النشاط والتواصل والاستقلالية.

المصدر: مدى – مركز قطر للتكنولوجيا المساعدة، حول مدى.

الإطار واو. توسيع نطاق أنظمة بيانات كبار السن في المملكة العربية السعودية

منذ عام 2017، يجمع المسح الوطني السعودي لكبار السن بيانات مفصلة عن كبار السن (60 عاماً وأكثر). وقد غطت جولته الأخيرة 32,745 أسرة، واستخلصت منها رؤى عن رأي الناس على المستوى الوطني، من ضمنها مستويات الاعتماد على الذات في الأنشطة اليومية، واستخدام التكنولوجيا، ودرجة الرضا عن الحياة لدى كبار السن.

وتساعد مجموعات البيانات هذه، مقرونةً بالمسوح الوطنية لنفقات الأسر، صانعي السياسات والقطاع الخاص على تحديد الاحتياجات الناشئة في مجالات الرعاية الصحية، والخدمات المنزلية، والتقنيات المساعدة، والبنية التحتية الصديقة لكبار السن، وتصميم حلول تراعي واقع هؤلاء على تنوّعه.

المصدر: Saudi General Authority for Statistics, Elderly Statistics Publication 2025, 2025.

الإطار زاي. بيئة مؤاتية لمقدمي خدمات الرعاية المنزلية من القطاع الخاص في البحرين

أنشأت البحرين واحدة من أكثر البيئات دعماً لشركات الرعاية المنزلية الخاصة في المنطقة، وذلك من خلال السماح لهذه الشركات بتقديم خدماتها عبر مسارات ترخيص متعددة، بدلاً من المسار الطبي الوحيد الذي كان متبعاً. تمنح الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية التراخيص لمقدمي خدمات الرعاية المنزلية الصحية. أما خدمات الدعم غير الطبية، بما فيها خدمات المرافقة والمساعدة في الأنشطة اليومية والمساعدة المنزلية، فتُسجَّل ضمن فئات الرعاية الاجتماعية أو الفئات التجارية. وتحدّ هذه المرونة من حواجز الدخول إلى السوق، وتقلّل تكاليف الامتثال، وتمكّن مجموعة أوسع من المشغلين من القطاع الخاص من تقديم الخدمات لكبار السن الذين يفضلون البقاء في منازلهم. ومع تزايد الطلب على خدمات الدعم المنزلي، يتيح إطار الترخيص المرن للقطاع الخاص إمكانية التوسع بسرعة وتنويع الخدمات المقدّمة.

المصدر: الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية، تقديم طلبات ترخيص المهنيين والمؤسسات الصحية.

©oneinchpunch/stock.adobe.com

توفر منظومات الابتكار النشطة، التي تشمل الشركات الناشئة وحاضنات الأعمال وبرامج تسريع النمو، مجالاً لتجربة التقنيات الجديدة ونماذج الأعمال والخدمات المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات كبار السن.
ولا تشجع هذه المنظومات على التجارب فحسب، بل تساعد أيضاً في تحويل الأفكار الواعدة إلى حلول قابلة للتطوير. وقد أطلقت مبادرات حديثة في المغرب تظهر كيف يمكن لهذه البيئات أن تحفّز الابتكار المراعي لاحتياجات الأشخاص من مختلف الفئات العمرية (الإطار حاء).

الإطار حاء. منظومات الابتكار الرقمي في المغرب

في المغرب، قدم مشروع تيكنوبارك كازابلنكا الدعم لشركات ناشئة في مجال الابتكار الرقمي تعمل على تطوير أدوات تنقل ذكية، وخدمات في التكنولوجيا المالية الميسّرة، ومنصات للتثقيف الرقمي تساعد كبار السن على المشاركة بشكل أكبر في الحياة الاقتصادية والمدنية. كما شجعت البرامج التكميلية على تجربة نماذج خدمات شاملة للجميع، بما في ذلك تطبيقات ومنصات الخدمة العامة الملائمة لكبار السن، التي تسهل الحصول على التقديمات الاجتماعية، ما يعزز قدرة البلد على تصميم حلول لمجتمع يتقدّم في السن.

المصدر: Technopark Maroc, Technopark Maroc – Le tremplin vers la performance.



©Sharma/stock.adobe.com

توصيات في السياسة العامة



يستعرض هذا القسم الإجراءات الاستراتيجية التي يمكن للحكومات والشركات اتخاذها للاستفادة من قطاعات السوق الناشئة، وبناء سلاسل قيمة تراعي الأشخاص من جميع الفئات العمرية، والمساهمة في نظام اقتصادي أكثر مرونة. وقد صُممت كل توصية لدعم الحلول القابلة للتطبيق تجارياً التي تتماشى مع الأهداف المجتمعية الأوسع نطاقاً، وتُرفق بها قائمة بالإجراءات العملية التي تساعد على تحويل الفرص إلى واقع مُعاش. ويجب أن تراعي أسواق الاقتصاد الفضي الاختلافات في الجنس ونوع الإعاقة والعمر والدخل والموقع الجغرافي، لضمان وصول جميع كبار السن إلى الفرص الناشئة، ولا سيما النسبة الكبيرة منهم التي تعمل في القطاع غير النظامي. والمنطقة العربية شديدة التنوّع، لذلك، يجب تكييف هذه التوصيات مع البلدان منخفضة الدخل وتلك المتأثرة بالصراعات، حيث تختلف القدرات المؤسسية وظروف السوق اختلافاً جوهرياً.



وتشكل هذه التوصيات مجتمعةً بيئةً اقتصاديةً ديناميكيةً ومرنةً غنيةً بالفرص، قادرة على تلبية احتياجات كبار السن وعلى دفع عجلة النمو. ومن المهم أن يكمّل الاقتصاد الفضي الأدوار الأساسية للحكومة والأسرة والمجتمع المحلي في ضمان الرعاية والحماية والدعم الاجتماعي، لا أن يحل محلها. وعندما يُنظر إلى الاقتصاد الفضي بهذه الطريقة المتوازنة، يتحوّل من مجرد سوق متخصصة إلى منصة للابتكار المستدام وتوليد القيمة على المدى الطويل. وإذا ما تحرّكت الحكومات والشركات الآن، أمكنها تشكيل اقتصاد أكثر شمولاً وديناميكيةً ومرونةً في المستقبل.



1. الاستثمار في حلول للرعاية الصحية والعافية مراعية لكبار السن

يشكّل كبار السن إحدى الفئات المستهلِكة الأسرع نمواً في مجال الرعاية الصحية. والشركات القادرة على سد الثغرات في الهياكل الأساسية للرعاية الصحية تحظى بميزة الأسبقية لريادة هذا القطاع المتسارع النمو. فالمؤسسات التي تستثمر في مرحلة مبكرة في التصميم الميسّر، ومسارات الرعاية المتكاملة، والتكنولوجيات المراعية لاحتياجات كبار السن، هي التي ستتصدر المشهد في قطاع يتسم بقوة شرائية متنامية واحتياجات غير ملباة. وهذه الاستثمارات تكمّل دور القطاع العام في توفير رعاية صحية شاملة ومنصفة، لكنها لا تحل محله.

توسيع نطاق منصات التطبيب عن بُعد لخفض التكاليف وتيسير الوصول إلى العملاء، لا سيما في المناطق النائية أو التي تواجه نقصاً في الخدمات.

تطوير خدمات الرعاية المنزلية التي تولد إيرادات متواصلة من خلال نماذج الاشتراكات أو العضوية.

تقديم برامج الرعاية الوقائية (التغذية، واللياقة البدنية، وعلاج الأمراض المزمنة) التي تخفف العبء عن المستشفيات وتوفر خطوط خدمات جديدة.

الاستثمار في التكنولوجيات المساعدة (الوسائل المساعدة على التنقل، وأجهزة استشعار حالات السقوط) تلبيةً للحاجة المتزايدة إلى العيش المستقل.

وضع معايير وطنية لرعاية كبار السن تسترشد بها المستشفيات وشركات التأمين وجهات تقديم الخدمات لتوفير رعاية متكاملة وملائمة.

الاستثمار في الهياكل الأساسية للرعاية الصحية المجتمعية (عيادات الرعاية الأولية، والوحدات الصحية المتنقلة) لتمكين مقدمي الرعاية من توسيع نطاق عملهم في المناطق التي تنقصها الخدمات.

ضمان الإدماج الاجتماعي لكبار السن من خلال تعزيز فرص المشاركة المجتمعية والتواصل الاجتماعي، إقراراً بأن الروابط الاجتماعية القوية تدعم الصحة النفسية والجسدية على حد سواء.



2. اعتماد نماذج عمل مرنة ومبادرات متعلقة بالتعلم مدى الحياة

يتمتع العمال الأكبر سناً بالخبرة والموثوقية والمعرفة المؤسسية. وبالتالي، يسهم تواجدهم في سوق العمل في تخفيف تكاليف دوران الموظفين وتحسين الإنتاجية، كما يعزز قدرة المؤسسات على خدمة الاقتصاد الفضي من خلال ما يقدمونه من أفكار قيّمة حول احتياجات المستهلكين من كبار السن وتفضيلاتهم والمشكلات التي يواجهونها، وذلك بناءً على تجاربهم المباشرة. وباعتماد سياسات للتوظيف والاحتفاظ بالموظفين تراعي الأشخاص من جميع الفئات العمرية، تحظى الشركات بقوى عاملة أكثر استقراراً، وتعمّق فهمها لاحتياجات العملاء، وتبني فرق عمل تمثّل جميع الفئات الديمغرافية المستهدفة.

استقطاب كبار السن الذين لا تُوظَّف مهاراتهم بالكامل، للعمل كمقدّمي رعاية مجتمعية والاضطلاع بأدوار دعم الأقران، بهدف توسيع نطاق خدمات الرعاية المقدَّمة لكبار السن الأقل قدرة على الاعتماد على أنفسهم.

التدريب على المهارات الرقمية لتوسيع قاعدة العمال الأكبر سناً المؤهلين للعمل وخفض تكاليف التوظيف.

التعاون مع مراكز التدريب لوضع مسارات مخصصة لتطوير المهارات، ما يسهم في تحسين قدرة القوى العاملة على التكيّف.

مراجعة سياسات الموارد البشرية لإزالة أي تحيّز على أساس العمر، ما يسهم في توسيع قاعدة المواهب.

تحديث قوانين مكافحة التمييز وآليات إنفاذها لمعالجة أي تحيّز على أساس العمر في عمليتي التوظيف والترقية، وفي ثقافة مكان العمل.

إتاحة مسارات لانتقال العاملين في القطاع غير النظامي إلى القطاع النظامي باعتماد برامج منح الشهادات وتبسيط إجراءات التسجيل.

دعم برامج القوى العاملة التي تجمع بين الأجيال، عبر تقديم منحٍ تشجع مبادرات التوجيه والتدريب المهني ونقل المعرفة.



3. تطوير منتجات مبتكرة في مجالات المعاشات التقاعدية والتأمين والخدمات المالية

يسهم تعزيز الأمن المالي لكبار السن في زيادة قوتهم الشرائية ويدعم حقهم في الاستقلالية والحماية. وبما أن الكثير من كبار السن، ولا سيما العاملون في القطاع غير النظامي، يواجهون نقصاً في الموارد المالية بدلاً من امتلاك فائض في المدخرات، يركّز هذا القسم على تحسين المعاشات التقاعدية، وأدوات الادخار، والخدمات المالية الملائمة لكبار السن، بما يساعدهم على تحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل. ومع تزايد المرونة المالية والشمول المالي، تتّسع قاعدة العملاء لدى البنوك وشركات التأمين وشركات التكنولوجيا المالية.

إطلاق منتجات التأمين المتناهي الصغر والمنتجات المنخفضة الأقساط، للنفاذ إلى شريحة كبيرة في السوق لا تحظى حالياً بالخدمات الكافية.

إتاحة إمكانية إضافة دفعات تكميلية مرنة إلى المعاشات التقاعدية عبر خدمات الدفع بالهاتف المحمول، بما يعزز الاحتفاظ بالعملاء ويزيد حجم المعاملات.

طرح منتجات مرتبطة بطول العمر (مثل المعاش السنوي والرهن العقاري العكسي) التي توفر مصادر إيرادات مستقرة على المدى الطويل.

التعاون مع أصحاب العمل ومنصات العمل الحر لتقديم مزايا تقاعد قابلة للنقل بين الوظائف، ما يوسع نطاق الوصول إلى السوق.

استخدام تحليلات البيانات لتخصيص العروض، بما يحسّن معدلات التحويل ويعزز ولاء العملاء.

تحديث أنظمة التقاعد من خلال إتاحة اشتراكات مرنة، وادخار متناهي الصغر، ومزايا قابلة للنقل بين مختلف الوظائف.

توسيع نطاق تغطية المعاشات الاجتماعية لتشمل العاملين في القطاع غير النظامي الذين لا يستطيعون الانضمام إلى الخطط القائمة على الاشتراكات.

فرض معايير للخدمات المالية تضمن ملاءمتها لكبار السن، بهدف الحد من الاحتيال، وتبسيط الإفصاحات، وضمان سهولة وصول العملاء كبار السن إليها.



4. تنظيم حملات إعلانية وتوعوية لمكافحة الوصم الاجتماعي

ينبغي تغيير النظرة إلى الشيخوخة، ليس فقط بهدف توسيع الأسواق، بل أيضاً للنهوض بحقوق كبار السن وصون كرامتهم. فعندما يجد كبار السن أنفسهم ممثلين بشكل إيجابي، يزيد احتمال تفاعلهم مع العلامات التجارية، وشراء المنتجات، والمشاركة في النشاط الاقتصادي. ويسهم تركيز السرديات على قدرات كبار السن وإسهاماتهم وحقوقهم المتساوية في مكافحة التمييز على أساس العمر، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتهيئة بيئة داعمة لإجراء إصلاحات في السياسات واعتماد حلول ملائمة للسوق.

تمثيل كبار السن في الحملات التسويقية لتعزيز إدماجهم، والوصول إلى شريحة متنامية من المستهلكين تتسم بالولاء وتتمتع بمتوسط عمر متوقع آخذ في الارتفاع.

تشجيع السرديات الإيجابية حول الشيخوخة التي تُظهر كبار السن كمساهمين، ما يعزز النُّهُج القائمة على الحقوق ويحد من الوصم الاجتماعي.

التعاون مع وسائل الإعلام والشخصيات المؤثرة لترسيخ مفهوم الشيخوخة النشطة وإبراز تنوّع تجارب كبار السن، بما في ذلك التجارب المتأثرة بالفقر أو الإعاقة.

رعاية الفعاليات المجتمعية التي تسهم في بناء الثقة وتعزيز حضور العلامة التجارية لدى المستهلكين من كبار السن.

تصنيف الفئات المستهدَفة لتكييف الرسائل مع مختلف المجموعات الفرعية (المتقاعدون النشطون، مقدمو الرعاية، كبيرات السن).

تمويل الأبحاث المتعلقة بمفهوم التمييز على أساس العمر ومسبباته الهيكلية (مثل الفقر والإقصاء الاجتماعي)، للاسترشاد بها في تصميم السياسات، ورصد الاتجاهات العامة، وتوجيه التدخلات.



5. تصميم تكنولوجيات سهلة الاستخدام ودعم برامج التثقيف الرقمي

يسهم سد الفجوة الرقمية في توسيع نطاق وصول شركات التكنولوجيا والبنوك وشركات الاتصالات وجهات تقديم الخدمات إلى شرائح جديدة في السوق. فمن خلال الاستثمار في التصميم الميسّر، والتثقيف الرقمي، وتوفير خدمات الاتصال بأسعار معقولة لكبار السن، بما في ذلك سكان المناطق الريفية الذين غالباً ما يواجهون أكبر الفجوات في الهياكل الأساسية، يمكن للمؤسسات أن تعزّز الإدماج وترسّخ مكانتها للاستفادة من إحدى أهم فرص النمو المدفوعة بالعوامل الديمغرافية.

- تصميم واجهات رقمية سهلة الاستخدام (خطوط كبيرة، آليات تصفّح مبسّطة، أوامر صوتية) لزيادة معدل استخدامها وخفض التكاليف المتعلقة بدعم العملاء.
- إنشاء إصدارات من التطبيقات مخصصة لكبار السن، للتميّز بها عن المنتجات المنافسة وتمكينها من اختراق السوق.
- تنظيم ورش عمل توفر التثقيف الرقمي لغير المستخدمين ليصبحوا عملاء رقميين على المدى الطويل.
- تقديم المنتجات مصحوبةً بخدمات دعم أولي لزيادة رضا العملاء وتقليل احتمال فقدانهم.
- تصميم التكنولوجيات بالتعاون مع كبار السن لضمان سهولة استخدامها وتعزيز ملاءمتها للسوق.
- وضع معايير لتيسير الوصول إلى الخدمات الرقمية، بما يضمن استيفاء المنصات العامة والخاصة لمتطلبات سهولة الاستخدام الخاصة بكبار السن.

المنهجية

تشير حسابات الإسكوا إلى أن متوسط الإنفاق السنوي لكل شخص مسن في المنطقة العربية قد يتراوح، حسب وضعه المالي، بين 8,000 و10,000 دولار، بحلول عام 2050. ويرتبط تقدير قيمة الإنفاق الدنيا بمحدودية الدخل والمدخرات لدى شريحة واسعة من كبار السن، في حين يفترض تقدير القيمة الأعلى قدراً أكبر من الاستقرار المالي وفائضاً في المدخرات في مرحلة متقدمة من العمر. تستند هذه الأرقام إلى المستويات الحالية لنصيب الفرد من الاستهلاك التي تتراوح بين 3,500 و5,500 دولار، وتفترض حصة للاستهلاك النهائي للأسر بين 45 و65 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب نمو حقيقي معتدل يتراوح بين 1.8 و2.2 في المائة سنوياً. وبناءً على هذه المعطيات، قد يتراوح إجمالي إنفاق كبار السن بين 752 مليار دولار و940 مليار دولار بحلول عام 2050. وهذه الأرقام هي تقديرات إقليمية. وللحصول على تقديرات أدق، ينبغي تحليل البيانات على مستوى البلدان، لرصد التفاوتات في أحجام السكان، وخصائص الدخل، وأنماط الإنفاق في مختلف أنحاء المنطقة العربية.

وبتطبيق مضاعِفين اقتصاديين بقيمتي 1.1 و1.3، يتبين أن الأثر الاقتصادي الإجمالي يتراوح بين 827 مليار و1.22 تريليون دولار. ويظهر المضاعِف الاقتصادي الآثار الناجمة وغير المباشرة للإنفاق: أي النشاط الإضافي الناتج عندما توسّع الشركات سلاسل الإمداد، وتوظّف المزيد من العمال، ثم يقوم هؤلاء العمال بإنفاق دخلهم.

ويمثل سيناريو الحد الأدنى الوضع الراهن، وهو يستخدم متوسط الإنفاق السنوي الأدنى (8,000 دولار) والمضاعِف الأقل (1.1). وفي هذا السيناريو، يواجه كبار السن احتياجات متزايدة من الرعاية، وموارد مالية محدودة، واعتماداً كبيراً على العمالة الوافدة المنخفضة الكلفة والدعم الأسري وأنظمة الرعاية غير النظامية. في هذا السياق، يبقى الاستهلاك متواضعاً والآثار غير المباشرة على الاقتصاد الكلي ضئيلة نسبياً.

في المقابل، يستخدم سيناريو الحد الأقصى متوسط الإنفاق السنوي الأعلى (10,000 دولار) والمضاعِف الأكبر (1.3). وهو سيناريو إصلاحي تستثمر فيه الحكومات والقطاع الخاص في السوق النظامية للرعاية، ما يؤدي إلى توليد فرص عمل جديدة وتحسين جودة الخدمات. وتتجه فيه سياسات الهجرة الوافدة والعمل إلى توسيع قاعدة القوى العاملة المحلية في مجال الرعاية. ومع تحقيق استقرار أكبر في الدخل وتحسين فرص الحصول على الخدمات، تزداد قدرة كبار السن على الإنفاق والاستهلاك، ما يولد تأثيرات أقوى على سلاسل الإمداد وفرص العمل.

الحواشي

1 . European Commission, Farla, K., and others, The silver economy - Final report, 2018.

2 . World Bank, World Development Indicators.

3 . الإسكوا، تقرير السكان والتنمية، العدد التاسع، 2022.

4 . لمزيد من المعلومات عن برنامج كرامة، يمكن الاطلاع على الإسكوا، الحماية الاجتماعية: واقعٌ وآفاق مراجعة وطنية شاملة للنظام والإصلاحات في مصر، النسخة الأولى، 2025.



©New Africa/stock.adobe.com

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

www.unescwa.org

2600322A